# الوساطة كمسار ذكي لتعزيز بيئة الأعمال في البحرين

المحامي السيد جلال العلوي.

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والحاجة المتزايدة إلى حلول مرنة وفعالة لحل النزاعات، تبرز الوساطة المدنية والتجارية كأداة بديلة تدعم المنظومة العدلية، حيث إنها ليست بديلاً عن المحاكم، بل هي مسار مكمل يساهم في تخفيف الضغط عن النظام العدلي، ما يسمح له بالتركيز على القضايا الأكثر تعقيداً، لذا فإن الوساطة وبما تقدمه من سرعة ومرونة تعكس اهتمام مملكة البحرين في تهيئة بيئة أعمال جاذبة وداعمة للاستثمار.

إن الوساطة تهدف إلى توفير حلول مبتكرة للنزاعات من دون التقليل من أهمية القضاء، فتظل المحاكم الجهة المختصة في إصدار الأحكام القضائية التي ترعى الحقوق وتنظم الالتزامات على مبدأ «رابح/خاسر»، ومع ذلك فإن اللجوء إلى الوساطة في بعض القضايا يخفف الأعباء عن النظام العدلي ويسهم في تسريع الفصل في المنازعات التي تتطلب حلولاً مناسبة تراعي الظروف المستجدة في العلاقات التعاقدية التجارية.

تمر النزاعات بعدة مراحل في الإجراءات العدلية بدءاً من إقامة الدعوى ثم تداولها أمام المحاكم وصولاً إلى صدور الأحكام وأخيراً مرحلة التنفيذ، إن هذه المراحل قد تستغرق وقتاً طويلاً ما يؤدي في بعض الأحيان إلى اهدار الوقت، اما الوساطة فتقدم إطاراً أكثر مرونة وسرعة، حيث يشارك الأطراف بفعالية في وضع حلول وسطية تلبي احتياجاتهم وتتسق مع رؤاهم، ما يحافظ على استمرار العلاقة التجارية القائمة بينهم، ولأن مبدأ الوساطة «رابح/رابح» يسعى الأطراف بمساعدة الوسيط إلى التوصل إلى اتفاق مرضٍ من دون فرض قرارات تعقد العلاقة التجارية المتبادلة.

تتميز مملكة البحرين ببيئتها القانونية المرنة التي تدعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث توفر المنظومة العدلية فيها إطاراً شاملاً يعزز العدالة ويحفظ الحقوق ما يسهم في ترسيخ الثقة بين المستثمرين ويوفر لهم حلولاً تتماشى مع طبيعة التجارة الحديثة، التي تتطلب سرعة في التسوية ومرونة في التنفيذ والذي بدوره يدعم تبني الوساطة كخيار فعال لحل النزاعات ما يضفي مزيدا من الجاذبية على بيئة الاعمال والاستثمار.

إن توفير خيار الوساطة كمسار موازٍ للإجراءات العدلية يسهم في تحقيق توازن بين السرعة في فض النزاعات والحفاظ على سيادة القانون لتعزيز مناخ الأعمال التجارية وجعلها وجهة مثالية لرؤوس الأموال التي تبحث عن بيئة مستقرة ومرنة، وحيث إن السرعة والمرونة من أساسيات الأعمال، وتلعب الوساطة دوراً أساسيًا في تسهيل المعاملات تجارية وتجنب التعقيدات القانونية التي قد تنشأ عن المسار القضائي.

أشجع كمختص في الوساطة المؤسسات والشركات على تبني هذا النهج الذي يسهم في تحقيق التوازن بين العدالة والمرونة في مملكة البحرين، حيث تتكامل الوساطة مع القضاء وستكون بيئة الشركات بيئة مثالية تدعم النمو والاستدامة في إطار قانوني مرن يحمي الحقوق ويضمن استمرارية الأعمال التجارية، ومن هذا المنطلق، لم تدخر غرفة تجارة وصناعة البحرين جهدًا في توفير بيئة عمل مثالية للمؤسسات والشركات، وضمان سلاسة أعمالهم وتيسير عملية نموهم وتطورهم، حيث أطلقت مركز تسوية المنازعات التجارية الذي يتحمل مسؤولية معالجة وحل النزاعات التجارية بكل كفاءة وحيادية، فيعمل المركز على تقديم حلول مبتكرة وسريعة تسهم في تسوية الخلافات بين الأطراف المختلفة، ما يعزز بيئة الأعمال ويضمن استمرارية الاستثمارات وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات التجارية لتحقيق التقدم والازدهار.




Contact Us | اتصل بنا
+973 1738 0024
البريد الإلكتروني | Email
cdsc@bahrainchamber.bh
BahrainChamber.bh

# المكتب التنفيذي لـ(بحرينا) يدشن الموسم الثاني لمبادرة «كاميرا بحرينية»

كتب رضا الستراوي:

دشن المكتب التنفيذي للخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحرينا»، بالتعاون مع وزارة الإعلام، مبادرة «كاميرا بحرينية» في موسمها الثاني، وذلك بحضور الدكتور رمزان بن عبدالله النعيمي وزير الإعلام.

وبهذه المناسبة أعرب وزير الإعلام عن تطلع الوزارة لدعم هذه المبادرة الواعدة في نسختها الثانية، والتي تصب في سياق تحقيق الأهداف والرؤى التي وجدت من أجلها الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني، لترجمة التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم لإعلاء قيم المواطنة وترسيخ التمسك بالهوية الوطنية الأصيلة.

ولفت وزير الإعلام إلى أن مبادرة «كاميرا بحرينية» التي تحمل في نسختها الثانية طابع الأفلام الوثائقية القصيرة، تمثل منصة قيمة للإبداع والتميز، حيث تستهدف صنع ذاكرة وطنية مجتمعية عبر تسليط الضوء على شخصيات بحرينية تركت بصمة تجسد القيم الإنسانية والوطنية في المملكة.

من جهته، أكد اللواء محمد بن دينه المشرف العام على المكتب التنفيذي لـ«بحرينا» أن مبادرة «كاميرا بحرينية»، تأتي انطلاقاً مما تمتلكه مملكة البحرين من إرث فني أصيل وقامات وطنية وحضارية، وتعد في جوهرها ومضمونها الفني، تجسيداً لقيم الفخر والاعتزاز النابعة من الرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، والتي تمثل المنطلق الأساسي للخطة الوطنية ومبادراتها، منوهًا بدعم ومتابعة الفريق أول وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحرينا»، والذي كان له بالغ الأثر في تحقيق الطموح بإطلاق هذا المشروع الوطني بما يحمله من ملامح فنية أصيلة.

## الرأي الثالث

# لماذا لم نعد نتأثر بمآسي فلسطين؟

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

**أول السطر:**

في مهرجان «ليالي المحرق» استوقفني في بيت الجلاهمة معرض للمقتنيات القديمة للنائب محمد جناحي، ويتضمن وثائق تاريخية، وأوراقا رسمية، وطوابع بريدية لحكومة البحرين، تعود إلى عام ١٩٢٤، وفيها أول طوابع مالية صدرت من البحرين، وسعرها كان يبدأ من (٤ آنات) إلى (٢٠٠ روبية)، في ذلك الزمن.. وكانت مخصصة للمعاملات الرسمية والتصديق على الأوراق والجوازات، بجانب العديد من المقتنيات النادرة.. وأتمنى على وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن تقتني تلك الطوابع والوثائق، وتضعها في متحف خاص داخل الوزارة، ليطلع عليها المواطنون والوفود الزائرة، لأنها تعكس المسيرة العريقة لمملكة البحرين.

**لماذا لم نعد نتأثر بمآسي فلسطين؟:**

في لقاء تلفزيوني مع الفنان المصري المثقف الراحل نور الشريف، رحمه الله، قال كلاما عن تحول مشاعرنا وتبلّد أحاسيسنا مع مشاهد القتل والترويع في فلسطين، حيث قال: لقد بدأنا نكره.. ولم يعد يؤثر فينا مشهد الشهيد الفلسطيني.. في السابق كنا نرى صور ولقطات الشهيد الفلسطيني وهو مكفن بالعلم الفلسطيني.. كانت أجسامنا ترتعش.. وقلوبنا تتقطع.. ومشاعرنا تتفطر.. أما اليوم فقد أصبح ذلك المشهد مجرد لقطة مكررة في مسلسل «بايخ».. لم يبق للشهداء والدماء حرمة! فهل أصبح الإنسان بلا حرمة؟».

وبالأمس قالت منظمة الصحة العالمية إن الغارة التي شنتها القوات الإسرائيلية على مستشفى كمال عدوان في فلسطين.. أخرجت «آخر مرفق صحي رئيسي في شمال غزة عن الخدمة».. وهذا الخبر -للأسف- كغيره من الأخبار.. لم يؤثر فينا.. ولم يعد يستوقفنا.. ليس لأننا لم نعد نهتم بالقضية الفلسطينية، ولكن لأن كثرة الانتهاكات والتجاوزات، وجرائم القتل ضد الفلسطينيين الأبرياء جعلتنا بلا شعور.. من كثرة الآلام والجراح.

منذ أيام اطلعت على مقال للأستاذ أسامة خلف، بعنوان: (لماذا لم تعد صور الأشلاء تؤثر فينا؟)، حيث كتب قائلا: «ما الذي تغير علينا؟ وما الذي جرى لنا؟ لماذا أصبحنا لا نبكي على القتلى؟ لماذا أصبح خبر الموت مجرد رقم؟ أذكر وقوع حوادث سير بكينا عليها أياما، ونحن لا نعرف الضحايا.. وكم من عمارة سكنية فجعتنا عندما هوت على ساكنيها، وكم من طفل جعلنا نحمل آلام وأوجاع عدم القدرة على توفير العلاج له، فلفظ أنفاسه وحرق قلوب الملايين، وبثت القصة على شاشات التلفاز، وظلت تؤثر فينا، بل تبكينا.. فماذا جرى لقلوبنا حتى أصبحت مثل الحجارة؟

ما الذي جرى حتى أصبحنا نجلس على شاشات التلفاز، ونمر على خبر مقتل العشرات في فلسطين وغيرها، فنستمع إلى الخبر وكأنه حديث عابر كأي خبر رياضي، وربما كخبر فني، ثم لا نلقي بالا، ونبدأ في البحث عن محطة للترفيه أو الدراما، وربما الغناء؟ لا أدري حد فقدنا لمشاعرنا.. هل سيأتي يوم علينا نمر فيه قرب الجثث وكأننا لم نرها؟ هل سيأتي يوم علينا نجلس ونتسامر ونشرب الشاي والقهوة ونستمتع بجوار أناس يصرخون من جراحهم، والأشلاء تناثرت في المكان.. لا أعتقد أن مشاعرنا ماتت، لنصل إلى هذه المرحلة.. ولكنه سيناريو مقيت لمستقبل تتسارع فيه الحروب حتى أصبحت روتينا».

**آخر السطر:**

اليوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يسدل ستار عام مضى.. حمل معه ذكريات ومواقف كثيرة، ونجاحات وتجارب عديدة.. وغدا الأول من يناير ٢٠٢٥، نبدأ عاما جديدا.. وندعو الله أن يكون عام خير وصحة وتوفيق للجميع.

# تسمية مركز «اليوبيل الفضي للسكري» تقديرا لمكرمة الملك

أعلن الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس مجلس إدارة جمعية السكري البحرينية، تسمية المركز الجديد باسم «مركز اليوبيل الفضي للسكري»، وذلك تقديرًا لاحتفالات مملكة البحرين باليوبيل الفضي لتولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، مقاليد الحكم.

ورفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى جلالة الملك المعظم على مكرمته السامية التي جعلت هذا المشروع الوطني واقعًا، مؤكدًا أن هذه الخطوة تعكس الرؤية الملكية السديدة في تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز الوقاية من الأمراض المزمنة، وعلى رأسها مرض السكري، الذي يُعد تحديًا صحيا كبيرا في المملكة.

وأكد الشيخ محمد بن عبدالله أن المركز الجديد سيشكل نقلة نوعية في عمل الجمعية، حيث سيسهم في تقديم برامج تدريبية وتثقيفية متقدمة تهدف إلى تعزيز وعي المرضى وذويهم بطرق الوقاية والسيطرة على المرض. كما أشار إلى أن المركز سيكون مكملًا للجهود التي تبذلها المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية والخاصة في المملكة.

من جانبها، أعربت الدكتورة مريم الهاجري نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية، عن بالغ شكرها وامتنانها لجلالة الملك المعظم على دعمه السخي بتخصيص أرض المشروع والمساهمة في بناء المركز، مشيرة إلى أن تسمية المركز بـ«مركز اليوبيل الفضي للسكري» تعد تعبيرًا عن اعتزاز الجمعية بالإنجازات الوطنية التي تحققت خلال عهد جلالته. وأضافت أن هذا المشروع يُعد الأول من نوعه على المستويين الوطني والإقليمي، وسيوفر خدمات متميزة لجميع المواطنين والمقيمين، مؤكدة أن هذه التسمية تحمل رمزية خاصة تبرز أهمية تعزيز الوعي الصحي لدى المجتمع.

# محافظ العاصمة والسفير الفرنسي يبحثان سبل تعزيز التعاون المشترك

استقبل الشيخ راشد بن عبدالرحمن آل خليفة محافظ محافظة العاصمة، في مكتبه بمبنى المحافظة في القضيبية، ايريك جيروتيلم سفير الجمهورية الفرنسية الصديقة لدى مملكة البحرين، حيث بحث الطرفان سبل التعاون المشترك بين البلدين الصديقين.

وخلال اللقاء رحب المحافظ بالسفير الفرنسي، مؤكدًا عمق العلاقات التي تجمع البلدين الصديقين، وما تشهده من تطور ونمو على المستويات كافة، مشيرًا إلى الجهود الطيبة التي يبذلها السفير في تطوير وتنمية التعاون بين البلدين.

من جانبه أشاد السفير الفرنسي بمتانة العلاقات التي تجمع البلدين، مثنياً في الوقت ذاته على الدور الذي تقوم به محافظة العاصمة في تقديم الخدمات المجتمعية.

# «النواب» يبحث تعديل قانون مكافحة التدخين والتبغ اليوم

## الحبس والغرامة ١٠٠ ألف دينار عقوبة استخدام مواد عشبية أو غير عشبية

كتب وليد دياب:

يناقش مجلس النواب في جلسة اليوم مشروع قانون محالا من الحكومة بشأن تشديد العقوبة في قانون مكافحة التدخين والتبغ، والمتعلقة بحظر استيراد أو توزيع أو بيع أي مواد عشبية أو غير عشبية بغرض استعمالها كوسيلة بديلة لتدخين التبغ، بحيث تكون العقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز مئة ألف دينار وذلك بدلا من عقوبة الغرامة في القانون النافذ التي لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار.

وتمثلت المبادئ العامة للمشروع بقانون في تعزيز جهود المملكة في مكافحة التبغ والحد من آثاره السلبية على الصحة العامة ومكافحة التعامل بالمواد العشبية وغير العشبية بصفتها وسيلة بديلة لتدخين التبغ عبر تشديد العقوبة الواردة في القانون، والوقاية من المخاطر والتأثيرات السلبية على الوضع الصحي والبيئي داخل مملكة البحرين.

بدورها ذكرت وزارة الصحة في مرئياتها أنها تتفق مع ما ورد في المشروع بقانون بهدف الوقاية من المخاطر والتأثيرات السلبية في الوضع الصحي والبيئي داخل مملكة البحرين، مما يستوجب تشديد العقوبة الواردة في القانون، لافتة الوزارة إلى أن عدد المخالفات لما جاء بالمادة ١١ من قانون مكافحة التدخين والتبغ والمتعلقة باستيراد أو توزيع أو بيع أية مواد عشبية أو غير عشبية بغرض استعمالها كوسيلة بديلة لتدخين التبغ حتى وإن كانت لا تحتوي على مادة النيكوتين، بلغت ١١٨ مخالفة خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

من جهتها أكدت جمعية مكافحة التدخين البحرينية أن هذا التعديل بتغليظ العقوبة سيكون له فوائد جمة من حيث التقليل من انتشار ظاهرة استخدام البدائل العشبية بدلا من السجائر العادية حيث أظهرت الأبحاث العلمية الخاصة بالسجائر العشبية مقارنة بالسجائر العادية أنها يمكن أن تكون ضارة بالقدر نفسه من حيث المواد المسرطنة التي تحتوي عليها مثل السجائر العادية، كما أن هناك مكونات سامة في دخان السجائر العشبية مماثلة لدخان السجائر العادية يمكن أن تسبب سرطان المثانة ومرض الشريان التاجي.